الضمير غير الرابط عند ابن هشام الأنصاري
دراسة نحوية نصية

بحث تقدم به

د. يونس يحيى عبد الله العِزِّي
الجامعة العراقية/ كلية التربية للبنات/ قسم اللغة العربية

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن الربط معروف عند النحاة في دلالته على ما يعلق آخر الكلام بأوله، فلا يكاد يخلو كتاب نحوي من ذكر روابط الجملة التي تقع خبرا للمبتدأ أو رابط جملة الحال بصاحبه، وعندهم الضمير من أهم هذه الروابط حتى قال عنه ابن هشام: إنه الأصل في الربط[1].

إن فكرة البحث هي في العلاقة بين ربط الضمير للجمل في النحو العربي، والإحالة الضميرية التي تناولها علماء النص في العصر الحديث على أنها وسيلة من وسائل السبك النحوي التي تنظم هي وأخواتها من الوسائل نصا مسبوكا يتوافر له الحد الأدنى من مبادئ النص السبعة التي وضع أسسها روبرت دي بوجراند[2]، وهي علاقة قد يبدو عليها التشابه في كثير من عناصرها،غير أن المتأمل في بعض ما يذهب إليه إمام عصره في النحو ابن هشام (رحمه الله) يجد أنه لا بدَّ من الوقوف على بعض آرائه بحرص وتمحيص. ومن هنا كان البحث في قضية **الضمير غير الرابط عند ابن هشام.**

تكمن أهمية البحث في هذا الموضوع في محورين، الأول: هو الإفادة من نتاج المدرسة الغربية في حقل اللسانيات والمعارف اللغوية، ومحاولة إيجاد المقاربات اللغوية العربية له من خلال التراث العربي اللغوي الغني بالآراء الرائدة والنظريات والقواعد اللغوية على مستوياتها كافة، دون تعسف في هذه المقاربات لطي أعناق المفاهيم لمجرد موافقة الآخر.

والآخر: قراءة التراث اللغوي العربي قراءة خارج إطار التقليد، والتحرر من المتابعة المطلقة، والنظر إلى آراء المتقدمين – على سابق فضلهم – على أنها آراء غير معصومة يمكن نقدها وتوجيهها.

والذي يمكن طرحه في فكرة هذا البحث هو:هل يوجد ضمير غير رابط، وهل الإحالة غير الربط الذي عناه نحاة العربية. وللإجابة عنه جاء البحث مكونا من المطالب الآتية:

- **المطلب الأول: الربط تعريفه وأدواته.**
- **المطلب الثاني: الربط الضميري في النحو.**
- **المطلب الثالث: الإحالة الضميرية.**

---

(1) شرح قطر الندى وبل الصدى، تصنيف جمال الدين ابن هشام الأنصاري، ومعه سبل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ط/ 1، 1963 م: 118.

(2) ينظر: النص والخطاب والاجراء: 346. وروبرت دي بو جراند " ولد عام 1946 م وكان أحد علماء مدرسة علم النص وتحليل الخطاب... وواحدا من المطورين لمدرسة فيينا في لسانيات النص نشر مقدمة لسانيات النص عام 1981 مع وولفجانج يو در يسلر... توفى عام 2008م": مدارس نحوية ولغوية عربية وغربية، د. صبري إبراهيم السيد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط/1، 2011م: 295.

- **المطلب الرابع: مواضع الضمير غير الرابط.**

- **المطلب الأول: الربط تعريفه وأدواته.**

ربط: الراء والباء والطاء أصل واحد يدل على شدّ وثبات. من ذلك ربطت الشيء أربطه ربطًا، والذي يُشد به: رِباط [3].

ورَبَطت الشيء أربِطُه وأربُطه أيضًا عن الأخفش، أي شددته، والرباط ما تشدُّ به الدابة وغيرها والجمع ربط، والرِباط المرابطة وهو: ملازمة ثغر العدو، وماء مترابط أي: دائم لا ينزح [4].

وقد عرف دي بوجراند الربط بأَنَّه " يشير إلى العلاقات التي بين المساحات،أو بين الأشياء التي في هذه المساحات"[5].

وقد ذكر قبل التعريف أن إعادة اللفظ والإحالة المشتركة والحذف تحافظ على بقاء مساحات المعلومات، فكأَنَّه أراد التنبيه على دور الربط في التماسك؛ إذ إنَّه ينبه على العلاقات ويظهرها، فألمح بأنَّ وجود الربط يوحي بوجود العناصر والصور المتعلقة ببعضها في عالم النص، فقال: " ويشير الربط أيضًا إلى إمكان اجتماع العناصر والصور وتعلق بعضها ببعض في عالم النص"[6].

ويقول الدكتور تمام حسان في تعريفه للربط إنه:" قرينة لفظية على اتصال أحد المترابطين بالآخر"[7]، ويجمل كلامه عن الربط وأهميته فهو عنده يعمل على " انعاش الذاكرة لاستيعاب مذكور سابق بواسطة إحدى الوسائل اللفظية التي تعين على الوصول إلى هذه الغاية" [8]

ويتم الربط بالضمير العائد الذي تبدو فيه المطابقة كما يفهم منه الربط،أو بالحرف،أو بإعادة اللفظ،أو إعادة المعنى، أو باسم الإشارة،أو أل،أو دخول أحد المترابطين في عموم الآخر. و ينبغي أن يتم الربط بين

(3) ينظر: مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395 هـ)، راجعه: أنس محمد الشامي، دار الحديث، القاهرة، ط/ 1، 2008 م: (ربط) 368.

(4) ينظر: الصحاح للإمام إسماعيل بن حماد الجوهري (مرتبا ترتيبا الفبائيا وفق أوائل الحروف) اعتنى به: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة بيروت – لبنان ط/3،2007م، (ربط) 386.

(5) النص والخطاب والاجراء: 346.

(6) المصدر نفسه: 346.

(7) اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء – المغرب، 1994 م 346.

(8) البيان في روائع القرآن دراسة لغوية واسلوبية للنص القرآني، الدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط/ 3، 2009 م: 128.

الموصول وصلته، وبين المبتدأ وخبره، وبين الحال وصاحبه، وبين المنعوت ونعته، وبين القسم وجوابه، وبين الشرط وجوابه إلخ. [9].

وقد سبق كلام ابن هشام في المقدمة أن الاصل في الربط هو الضمير، وخالف هذا الدكتور تمام حسان فهو يرى أن الأصل في الربط " أن يكون بإعادة اللفظ؛ لأنها أدعى للتذكير وأقوى ضمانا للوصول إليه " [10]، والذي أذهب إليه هو تأييد ابن هشام رحمه الله؛ لأن الضمير يأتي لرفع الالتباس الذي قد يرد في الكلام، " فأنا وأنت لا يصلحان إلا لمُعينين، وكذلك ضمير الغائب نص في أن المراد هو المذكور بعينه في نحو: جاءني زيد وإياه ضربت "[11] أما الأسماء الظاهرة لو تكررت في الجمل لحصل اللبس في هل المراد من المكرر عين الأول أو شخص آخر؛وذلك أن " الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر "[12] فتكرار الاسم المذكور في الجملة يحتمل أن المراد غيره، فالمثال: جاءني زيد وإياه ضربت، لو وضعنا مكان ضمير الغيبة (إياه) الاسم سابق الذكر في الجملة (زيد)، لتكون: جاءني زيد وزيد ضربت، لاحتمل الكلام أن زيدا الثاني غير الأول، وحصل اللبس للمتلقي.

وقد يستغني المتكلم عن الضمير فيحذفه لعلم المتلقي به، فلا قطع لعملية التواصل اللغوي بدونه؛ لأن " الارتباط قد يتمّ بقرائن أخرى فيصبح المعنى واضحًا... ذلك للثقافة اللغوية وغير اللغوية المشتركة بين المنتج والمستقبل للنص،من ذلك قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ أي: "فيه"، وقول بعضهم: "مررت بالبر قفيز بدرهم" أي: "منه"، فترخص في الرابط لضمان الربط بدونه "[13].

ومثل هذا في النحو العربي هو ما نبه عليه دي بو جراند في كلامه عن عدم التصريح بوسائل الربط فقال: "هذه العلاقات المختلفة بين صور المعلومات يمكن في الغالب أن تقع دون التصريح بوسيلة الربط،

(9) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 213.

(10) البيان في روائع القرآن: 128.

(11) شرح الرضي على الكافية: لرضي الدين الاسترابادي (ت688هـ) تصحيح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، ط/ 2، 1996م: 401/2.

(12) شرح الرضي على الكافية: 401/2.

(13) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 238.

ذلك بأنَّ للناس طرقاً تنبؤية لتنظيم المعلومات"[14]، غير أَنَّه يخص مصطلح الربط بالعناصر الملفوظة دون غيرها فيقول: "ويبدو من المقبول أن تستعمل مصطلح الربط حيث يكون هناك روابط ملفوظة فقط"[15].

ولعل من أهم هذه الروابط غير اللفظية، الثقافة اللغوية المشتركة بين المتكلمين، فنص الآية سابقة الذكر كانت عن يوم القيامة، والجزاء عن العمل يكون فيه، والمثال المذكور عن البر وبعده مقياس للوزن، فلا يفهم المُخاطَب بهذا القول إلا أن القفيز من البر بدرهم. فاستغنى المتكلم عن عود الضمير في النصيين لعلم المخاطب ومعرفته غير اللغوية.

المطلب الثاني: الربط الضميري في النحو.

إن الكلام عن الربط الضميري في النص هو كلام بالضرورة عن عود الضمير في النحو العربي، فهو إبراز لدوره في عمليتي الربط والارتباط، وقبل الحديث عن الربط الذي يحدثه الضمير لا بد من تعريف الضمير واقسامه أولا وهي كما يأتي:

يعرف الضمير في اللغة بأنه فعيل بمعنى فاعل فهو بمعنى ضامر من الضمور وهو الضعف والدقة في الشيء والهزال[16].

أما في اصطلاح النحاة فهو الضمير والمضمر عند أهل البصرة والمكنى والكناية عند الكوفيين[17]، وهو ما وضع لمتلكم أو مخاطب أو غائب هذا ما حدّه به النحاة[18] والحقيقة أن هذا ليس بتعريف، حتى قال أبو حيان (ت 745هـ): "ولا يحتاج إلى رسم وحد؛ لأنه محصور وهو ينقسم إلى متكلم ومخاطب وغائب"[19] وقد تضمن علم العربية الأحوال والمواضع التي يرد فيها الضمير رابطا، وهي كما يأتي[20]:

أولا: أن يعود على لفظ سابق وهو ما يسمى بالأصل.

---

(14) النص والخطاب والاجراء: 347.

(15) المصدر نفسه: 347.

(16) ينظر: الصحاح: (ضمر) 625- 626، مقاييس اللغة: (ضمر) 517.

(17) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش النحوي (ت 643 هـ) ادارة الطباعة المنيرية / مصر: 84/3، شرح الرضي على الكافية: 401/2.

(18) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت 745 هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر، ط/ 1، 1987م، والناشر المكتبة الأزهرية 2005 م:462/1.

(19) ارتشاف الضرب:462/1.

(20) شرح الرضي على الكافية: 402/2-407.

ثانيا: أن يعود على متأخر لفظا لا رتبة، كما في تقديم المفعول المتصل بضمير يعود على الفاعل، فالفاعل متقدم في الرتبة متأخر في اللفظ.

ثالثا: قد يكون عائدا على متقدم في المعنى لا في اللفظ، وذلك في حال تقدم المعنى منه قوله تعالى: ﴿ اعدلوا هو أقرب للتقوى ﴾ المائدة/ 8 فالتقدير العدل أقرب، لتقدم المعنى بما تضمنه الفعل (اعدل) ومنه (اجتهد يكن خيرا لك) فالضمير المستتر (هو) يعود على معنى الاجتهاد لا على لفظ الفعل (اجتهد).

رابعا: قد يعود الضمير على غير مذكور لا لفظا ولا معنى، وحكمه إلى السياق المفهم للمراد منه، ومن أمثلته: قوله تعالى: ﴿حتى توارت بالحجاب﴾ أي: الشمس، فالضمير (هي).

يحيل على غير مذكور لفظا أو معنى.

وعُدَّ من الشذوذ أن يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ومثالهم: زانَ نورُه الشجرَ، فالضمير (الهاء) في نوره عائد على متأخر وهو (الشجر) في الرتبة؛ لأنَّ المفعول به رتبته متأخرة عن رتبة الفعل وفاعله، وقد جاء متأخراً باللفظ في المثال المذكور، وأما إن جاء الضمير عائداً على متأخر لفظًا لا رتبة فقد جاء كما هو الشائع في النحو العربي من تقديم المفعول به على فاعله في حال اشتماله على ضمير يعود عليه[21] فإن الأصل في الضمير أن يعود على متقدم لفظاً ورتبة[22].

والذي يبدو هنا أن النحو العربي تضمن أنواعا من الإحالة الضميرية لم ينبه إليها – على وجه التفصيل – علماء النص الغربيين، ولعله من اختلاف اللغات، فالاحالة على معنى ملتزم غير مصرح به،أو الإحالة على عدم مذكور لفظا أو معنى فيه دلالة قاطعة على رسوخ قدم علماء النحو في رصد المعاني وتتبع الإحالات [23].

ومع هذا لا نغفل أن عبارات النصيين بشأن الاحالة وحدِّها كانت عامة أحيانا، ما يجعل ما ورد من تفصيل في العربية يندرج ضمنا في عباراتهم وإن لم يصرحوا به.

---

(21) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، (ت 576 هـ) المصري الهمداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر – سوريا، 1985 م: 105/2، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي(ت 911 هـ) تحقيق وشرح: الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، د. ط، 1413 هـ – 1992 م: 123/3.

(22) شرح قطر الندى وبل الصدى: 185.

(23) عناصر السبك بين القدماء والمحدثين، الدكتورة نادية رمضان محمد النجار، ضمن كتاب: (العربية بين نحو الجملة ونحو النص)كتاب المؤتمر الثالث للعربية، الدراسات النحوية 22–23– فبراير 2005م:573.

وقد حدد ابن هشام المواضع التي جاء فيها الضمير عائداً على متأخر لفظاً ورتبة وعدها سبعة[24]:

أحدها: أن يكون الضمير مرفوعاً بفعل مدح أو ذم يفسره التمييز بعده " نعم وبئس وما يجرى مجراها من الأفعال[25].مثل: نعم رجلا زيدٌ. وبئس رجلًا عمرو.

ثانيها: أن يكون مرفوعاً بأول الفعلين المتنازعين وقد أُعمل ثانيهما[26]. وقد ذكر المرادي أن المشهور عن القراء في هذه المسألة وجوب إعمال الأول ومنع إعمال الثاني، وابن مالك يجيز إعمال الأول بشرط تأخير الضمير، كقولك: ضربني وضربت قومك هم، فراراً من الإضمار قبل الذكر[27]

ثالثها: أن يأتي الضمير مخبرًا عنه، قال تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ الأنعام: 29، قال الزمخشري: "هنا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلوه وأصله: إن الحياة إلا حياتنا الدنيا ثم وضع (هي) موضع الحياة؛لأن الخبر يدل عليها ويبينها"[28]

(24) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري(ت 761 هـ)،تحقيق: الدكتور عبد اللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، د. ط، د. ت: 533/5–566 وقضايا الضمير في النحو العربي، د. محمد أبو المكارم قنديل، مطابع غباشي بطنطا – مصر، 1988 م:51–58.

(25) مثل: حَسُن رجلاً زيد، عَلِم رجلاً زيد، وفضل رجلاً زيد؛ لثبوت أحكام نعم وبئس لها، ينظر: ارتشاف الضرب:484/1، همع الهوامع 51/ 43، وقضايا الضمير في النحو العربي، د. محمد أبو المكارم قنديل،مطبعة غباشي بطنطا . مصر 1988 م، 148–150 وفيه زيادة في تفصيل بعض أحكام هذا الضمير.

(26) شرح قطر الندى: 199. و قد أظهرت قضية التنازع تدعيم القواعد العربية لهذا الرأي ففي إعمال الفعل "الثاني فإن احتاج الأول (أي الفعل الأول) إلى مرفوع أضمرته فقلت: قاما وقعد أخواك وإن احتاج إلى منصوب أو مخفوض حذفته فقلت: ضربت وضربني أخواك ومررت ومر بي أخواك ولا تقل: ضربتهما ولا مررت بهما؛ لأنَّ عود الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة إنما أُغتفر في المرفوع؛ لأنَّه غير صالح للسقوط وليس كذلك في المنصوب و المجرور" وهذه تأكيد على أن الإسناد وقاعدته هي الأصل المراعى دون ما سواها من القواعد.

(27) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي(ت 672 هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر/ مصر، ط/1، 1990م: 169/2، همع الهوامع: 141/5.

(28) الكشاف، عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، العلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري(467 – 538 هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه: الدكتور فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض – السعودية، ط/1، 1418 هـ – 1998م: 263/2 في تفسير سورة المؤمنين الاية: 36، وقد ضعف ابن مالك كلام الزمخشري وردَّ ابنُ هشام على ابن مالك وضعف وكلامَه، ينظر: مغني اللبيب: 537/5.

رابعها: ضمير الشأن والقصة: وهما اسمان لمسمى واحد إلا أن الفرق بينهما أَنَّه إذا كان مفسره مذكراً سُمي ضميرًا للشأن وإن كان مؤنثاً سمي ضمير القصة، وهو لا يأتي إلا مفردا مفسرًا بجملة تكون خبراً له وتدخل عليه النواسخ ولا ينعت أو يؤكد أو يعطف عليه ولا يبدل منه[29].

خامسها: أن يُجرَّ الضمير بـ(رُب)، فيجب عندها أن يفسر بتمييز كما في نعم و بئس، وأن يكون مفرداً مذكراً[30] قال ابن يعيش: "وإنما دخلت رب على هذا المضمر ورب مختصة بالنكرات من حيث كان ضميراً لم يتقدمه ذكر فكان مبهمًا مجهولاً يحتاج الى ما يفسره ويبينه فأشبه النكرات فساغ دخولها عليه"[31].

سادسها: أن يأتي الضمير ويأتي بعده اسم ظاهر مفسر له ويكون بدلا منه كقولهم: ضربته زيدًا، ونقل ابن مالك الإجماع على جواز هذه المسألة، كما نُقِل أن الأخفش أجازه وسيبويه منعه [32].

سابعها: أن يكون الضمير متصلاً بفاعل مقدم مفسره مفعول به مؤخر، كقولهم: " ضرب غلامُهُ زيداً"[33]. ويُعد هذا التقديم وشواهده " دليلا واضحا على تجاوز خطّيّة الجملة الواحدة واعتماد مفهوم أكثر تجريدا وثباتا وهو المحل الإعرابي الذي لا يتغيّر بتغيّر الرتبة "[34].

والكلام عن أهمية هذا البحث في النحو العربي تظهر عند مقارنته بما جاء به نحو النص، فالنص العربي يقف على القاعدة المتضمنة رابطًا للجمل، التامة وغير التامة وقد تمثل في عود الضمير في مواضعه المذكورة آنفًا.

---

(29) ينظر: إرتشاف الضرب: 485/1، همع الهوامع: 232/1.

(30) فقد أجاز أهل الكوفة مطابقة الضمير للتمييز في التثنية و الجمع و التأنيث وقال ابن هشام عن رأيهم ليس بمسموع ينظر: مغني اللبيب: 545/5 إرتشاف الضرب: 486/1-487، همع الهوامع: 180/4.

(31) شرح المفصل: 118/3.

(32) ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الأشبيلي (ت 669 هـ) قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، إشراف الدكتور إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/ 1، 1998 م: 99/2، شرح التسهيل: 161/1، المساعد على تسهيل الفوائد(شرح التسهيل لابن عقيل) شرح للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر بدمشق د. ط، 1400 هـ، 1980م: 114/1، ارتشاف الضرب: 483/1، ولم اقف على مَن صرح بمنع سيبويه غير ابن عصفور.

(33) أجاز هذا الاخفش و الطُّوَّال وابن جني وقد ارتضى هذا ابن مالك لوروده في النظم كثيراً. ينظر: الخصائص: صنعة أبي الفتح عثمان بن جني(ت 392 هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، د.ط، 1952 م: 113/1، 294، المساعد: 111/1-112، همع الهوامع: 230/1.

(34) تأويل اللفظ والحمل على المعنى، وئام الحيزم، جامعة تونس / كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، د.ط، 2009 م: 268.

- **المطلب الثالث: الإحالة الضميرية.**

تعريف الإحالة لغة:

جاء في اللسان: " أحلت فلانًا على فلان بدراهم أحيله إحالة و إحالاً... قال أبو منصور: يقال: أحلت فلانًا بما له عليّ – وهو كذا درهمًا – على رجلٍ آخر لي عليه كذا درهمًا أحيله إحالة فاحتال بها عليه"[35] وقال: "وفي حديث آخر" فجعلوا يضحكون ويحيل بعضهم على بعض "أي: يقبل عليه ويميل إليه وأحلت الماء في الجدول صببته"[36] وقال "وحال بمعنى انصب وحال الماء على الأرض يحول عليها حولاً و أحلته أنا عليها أحيله إحالة أي صببته"[37].

قد عرَّف مصطلح الإحالة كثيرٌ من المحدثين ممن اشتغلوا في علم النص وعلى الرغم من هذا "لم يُتفق على تعريف نهائي له "[38]، يقول ابروان يول عن الإحالة " ليست شيئاً يقوم به تعبير ما، ولكنها شيء يمكن أن يحيل إليه شخص ما باستعماله تعبيرًا معينًا"[39].

وقد عرفها (تانيار) بأَنَّها" رابط دلالي إضافي لا يطابقه أيٌّ رابط بنيويٍّ"[40]، فإن كان المقصود من لفظ (بنيوي) الوارد في هذه التعريف وبحسب ترجمته، بنائي أي لفظي، فهو يقصرها على الارتباط، أو لنقول لا يهتم بالربط اللفظي، وهو خلاف ما أشار إليه روبرت دي بوجراند فيما سبق[41].

(35) لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري(ت 711 هـ)، دار صادر – بيروت، د. ط، د. ت: (حول) 190/11، تهذيب اللغة: لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري(ت 370 هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ومحمد علي النجار وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (مطابع سجل العرب) مصر من 1964 – 1967 م: (حول) 157/5.

(36) لسان العرب: (حول) 193/11.

(37) لسان العرب: (حول) 193/11 تهذيب اللغة: (حول) 159/5.

(38) الإحالة في نحو النص، دراسة في الدلالة والوظيفة الدكتور أحمد عفيفي، ضمن كتاب: (العربية بين نحو الجملة ونحو النص)كتاب المؤتمر الثالث للعربية، الدراسات النحوية 22–23– فبراير 2005م: 526.

(39) تحليل الخطاب تأليف: ج. ب. براون وج. يول ترجمة وتعليق: الدكتور محمد لطفي الزليطي،والدكتور منير التريكي، النشر العلمي، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، د. ط، 1997م: 36.

(40) نسيج النصّ، بحث في ما يكون به الملفوظ نصًّا، الأزهر الزناد، المركز الثقافيّ العربيّ، بيروت – لبنان، ط/ 1، 1993م: 131

(41) ينظر: النص والخطاب والاجراء: 347، مع مراجعة تعريف البرط في البحث.

وعرف الإحالة كل من (آن روبول و جاك موشلر) بأنها: "فعل لغوي يستعمل فيه المتكلم تعبيرا محيلا قصد الإشارة إلى شيء في العالم"[42]، والذي ألاحظه في هذا التعريف وتعريف إبراون يول،أنهما يشتملان على الكثير من العموم، مما يوهم أنها تنتهي إلى غير ضابط يحكم علاقة المحيل والمحال إليه، ما قد يترك المجال مفتوحا للبحث والتأويل.

وقد عرفها الدكتور أحمد عفيفي بأَنَّها: "علاقة معنوية بين ألفاظ معينة وما تشير إليه من أشياء أو معان أو مواقف تدل عليها عبارات أخرى في السياق أو ما يدل عليها المقام"[43].

وهنا يجب التذكير أن إطلاق العلاقة المعنوية على الإحالة، لا يمكن قبوله مطلقًا كما لم نقبل أنها علاقة لفظية فقط فيكون "المقصود بالإحالة هو ربط مرجع بعلامة لسانية"[44] كما يمكن تقييد الإحالة بأنها، علاقة ربط وترابط يحدثها العنصر المحيل مع المحال إليه سواء أكان داخل النص أم خارجه.

أما عناصر الإحالة فهي: كلُّ مكونٍ يحتاج في فهمه إلى مكونٍ آخر يفسره والتعبير الجامع لهذه الوسائل الذي يذكره الدكتور سعد مصلوح هو مصطلح (الاعتماد النحوي)[45].

يذكر فان دايك أن هناك أوجها للربط بين النص والسياق الذي يندرج ضمن مجاله الدلالي، ودلالة السياق" وهي التعبيرات الإشارية ويقصد بذلك تعبيرات تحيل على مكونات السياق الاتصالي (يستقى تفسيرها منه) وهي المتكلم والسامع وزمن المنطوق ومكانه"[46]، ثم يفسر هذه المكونات بالضمائر ويسميها التعبيرات الإشارية التي أطلق عليها كل مركب من مع (هنا أو هناك) ومثل لها: من هنا ومن هناك، ومنها يتعلق

(42) الإحالة دراسة نظرية مع ترجمة الفصلين الأول والثاني من كتاب (Cohesion in English) لـ (م. أ. ك. هاليداي، ورقية حسن)، مذكرة أعدت لنيل شهادة الماجستير، تخصص / ترجمة، الطالبة: شريفة بالحوت،جامعة الجزائر، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، السنة الجامعية: 2005 –2006 م: 16.

(43) الإحالة في نحو النص: 527.

(44) تأويل اللفظ والحمل على المعنى: 69.

(45) نحو آجرومية للنص الشعري – دراسة في قصيدة جاهلية، الدكتور سعد مصلوح، فصول مجلة النقد الأدبي قضايا الإبداع، تصدر عن الهيئة العامة للكتاب / مصر، ج/1، المجلد/ 10، العددان الأول والثاني: يوليو 1991م، أغسطس 1991م: 154

(46)علم النص، مدخل متداخل الاختصاصات، تأليف: تون أ. فان دايك، ترجمة وتعليق: الدكتور سعيد حسن بحيري، دار القاهرة، القاهرة – مصر، ط/2005،2 م: 136.

بالزمن الآن واليوم وأمس وغدا كلها محيلات للزمن، ومنها أيضا أداة التعريف، ويصرح أيضا بحسب الترجمة بضمائر الإشارة ويقصد أسماء الإشارة[47].

وقد وزع الدكتور أحمد عفيفي العناصر إلى أربعة هي: المتكلم أو (صانع النص) واللفظ المحيل والمحال إليه والعلاقة بين اللفظ المحيل والمحال إليه[48].

أقسام الإحالة:

قسم هاليدي ورقية حسن الإحالة على إحالة خارجية (مقامية) وفيها يُحال عنصر في النص على شيء خارج النص يدركه منتج النص ومتلقيه، وإحالة داخلية (نصية) وتقسم على إحالة داخلية قبلية، يشير فيها العنصر المحيل على عنصر آخر متقدم عليه، وإحالة بعدية وفيها ويشير العنصر المحيل على عنصر آخر متأخرٍ عليه، العنصر المتقدم على عنصر بعده[49].

ولعل أهم أنواع الإحالة هي الضميرية (**الشخصية**): و"هي إحالة بواسطة الوسائل الدالة على الوظيفة في مقام الكلام من خلال فئة الشخص (PERSON)"[50] تشمل كل الضمائر سواء كانت للمتكلم أم الغائب أم المخاطب[51]، كما يقول الدكتور مصطفى حميدة:" والذي أرتضيه أن تقدير الضمير المستتر إنما هو قرينة معنوية على نشوء ارتباط، وإن وجود الضمير البارز إنما هو قرينة لفظية على نشوء ربط"[52].

---

(47)علم النص، مدخل متداخل الاختصاصات: 136.

(48) الإحالة في نحو النص: 528 – 529.

(49) ينظر: (Cohesion in English: p.p: 33)، نقلا عن: لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد خطابي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء_المغرب، ط/2، 2006م.: 17، و الإحالة دراسة نظرية وترجمة الفصلين الأول والثاني من كتاب (Cohesion in English):110 –111، وقد قسم زتسيلاف واورزيناك الإحالة على سبعة أنواع، ينظر: مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص، تأليف: زتسيسلاف واو رزنياك، ترجمه وعلق عليه: الدكتور سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر. ط/ 3، 2010م: 137.

(50)الإحالة دراسة نظرية وترجمة الفصلين الأول والثاني من كتاب (Cohesion in English):119.

(51) ينظر: لسانيات النص: 18. يلاحظ أن الدكتور تمام حسان قد وسع في التصور العربي عن الضمير فهو يرى أن للضمائر أنواع هي: " ضمائر الاشخاص، والضمائر الموصولة، و ضمائر الإشارة " وهي عنده أهم الروابط التي تغني عن إعادة الذكر، ينظر: البيان في روائع القرآن: 137، واتفق معه على هذا الدكتور سعيد حسن بحيري في ذكر (البنية الإحالية لضمير الإشارة) ليريد بذلك أسماء الإشارة، ينظر: دراسة لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، الدكتور سعيد حسن بحيري، مكتبة الآداب / القاهرة، ط/ 1، 2005 م: 143.

(52) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية،، الدكتور مصطفى حميدة، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، مصر، ط/1، 1997 م: 155. وينظر: من نحو المباني إلى نحو المعاني بحث في الجملة وأركانها، د. محمد طاهر الحمصي، دار سعد الدين، دمشق _ سورية، ط/1، 2003 م: 99.

وإن كنا نسلم للدكتور مصطفى في كلامه عن الضمير المستتر؛ لأنه ليس له صورة ملفوظة[53] غير أنّا لا تتفق مع ظاهر عبارته فيما يتعلق بالضمير البارز، فهو رابط معنوي بالقدر الذي هو فيه رابط لفظي، فوجود الضمير وجودا دلاليا بالدرجة الأولى.

فالضمير أهم عنصر للربط في النحو العربي[54] غير أن الكلام عن وظيفته ظل مقتصرًا على ربطه للجمل، كما في الجملة الواقعة خبراً لمبتدأ، أو جملة النعت، أو جملة الصلة،وغيرها من الجمل التي تحتاج إلى رابط يربطها بما قبلها[55].

وقد ظهر جليًا مما تقدم من حالات عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة أن النحو العربي حدد حالات يمكن الجزم فيها بوجود إحالات ضميرية لاحقة، فيمكننا النظر إليها من جهة نحو النص على أنها روابط تسهم في خلق تماسك بين أجزاء النص بعيدًا عن القول بشذوذها عن القاعدة والأصول.

ولإظهار جدوى ما تقدم يمكن تحليل نماذج من الإحالة الضميرية بحسب ما ذهب إلى هاليداي ورقية حسن من تقسيم وهي كما يأتي:

1- الإحالة الداخلية:

أ- **القبلية:** إن عود الضمير على متقدم لفظًا ورتبة هو الأصل، وهو من الكثرة الظاهرة في النص العربي ما لا يحتاج معها إلى كثير تفسير، ويمكن الاكتفاء بالنص القرآني من سورة الشمس التي آياتها خمس عشرة آية.

(وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴿١﴾ وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا ﴿٢﴾ وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا ﴿٣﴾وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا ﴿٤﴾ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ﴿٥﴾ وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا﴿٦﴾ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴿٨﴾ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا ﴿١٠﴾ كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا ﴿١١﴾ إِذِ انبَعَثَ أَشْقَاهَا ﴿١٢﴾ فَقَالَ لَهُمْ

(53) من النحاة من يجعل الضمير المستتر نوعا من المتصل، وفيه برأيي وجهة نظر مقبولة رُوعي فيها ما للمستتر من ربط دلالي. ينظر: ارتشاف الضرب: 401/1.

(54) ينظر: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت 1094هـ) قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه، الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط/ 2، 1998م: 124/1.

(55) ينظر: مغني اللبيب: 577/5 -587، 601.

رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴿١٣﴾ فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذَنبِهِمْ فَسَوَّاهَا ﴿١٤﴾ وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا ﴿١٥﴾)

فالمتابع للضمير في هذه السورة المباركة يرى أن كل آية تضمنت مضيرا يعود على متقدم لفظا ورتبة فالهاء في: (ضُحَاهَا، تَلَاهَا، جَلَّاهَا، يَغْشَاهَا، بَنَاهَا، طَحَاهَا، سَوَّاهَا، أَلْهَمَهَا، فُجُورَهَا، تَقْوَاهَا، زَكَّاهَا، دَسَّاهَا، طَغْوَاهَا، أَشْقَاهَا، سُقْيَاهَا، عقَرُوهَا، سَوَّاهَا، عُقْبَاهَا) ثمانية عشر موضعا لمؤنث متقدم في اللفظ والرتبة. والهاء أيضا في: (لَهُمْ، علَيْهِمْ، رَبُّهُم، بِذَنبِهِمْ) في أربعة مواضع لجماعة مذكرين، والهاء في: (كذبوه) عائدة على مذكر متقدم لفظا ورتبة في موضع واحد.

هذا النموذج القرآني يكشف ظاهره صورة الضمير العائد على المتقدم لفظا ورتبة، فكل قارئ له يستشعر بتكرار الهاء بكل أحوالها مؤنثة مجموعة ومذكرة مفردة، بحسب ترتيبها العددي الوارد في السورة المباركة، ثم يلتمس المذكور الظاهر المتقدم في لفظه على هذه الضمائر.

ب- البعدية: سبق أن حددت مواضع مجيء الضمير رابطًا وهو عائد على متأخر لفظًا ورتبة وهي سبعة مواضع على ما ذهب إليه ابن هشام وغيره من النحاة، فهي استثناء من الأصل وهو أن يعود الضمير على متقدم لفظًا ورتبة.

وقد ورد قوله تعالى: ﴿كبرت كلمةً تخرج من أفواههم﴾ الكهف [5]، ففاعل الفعل الماضي كبرت، ضمير مستتر تقديره (هي) يفسرها التمييز بعدها (كلمة)، والمعربون يرون، أن الضمير الفعال عائد على مقولتهم في قوله تعالى: ﴿وينذر الذي قالوا اتخذ الله ولدا﴾ الكهف [4][56]، ومنه ما ورد في اعمال أول الفعلين المتنازعين من قول الشاعر:

جفوني ولم أجف الأخلاء إنني لغير جميل من خليل مهمل ِ

فالواو ضمير الجماعة في الفعل (جفوني) يعود على المتأخر لفظا ورتبة (الأخلاءَ) وهو المفعول به للفعل الثاني (أجفُ).

الاحالة الخارجية:

(56) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه لمحيي الدين الدرويش، دار ابن كثير و اليمامة للطباعة، بيروت ط/9، 2003: 436/4، و إعراب القرآن الكريم، د. محمود سليمان ياقوت دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية / مصر،،2689/6.

تتميز هذه الإحالة بأنها كثيرة الورود في الكلام إذ إنَّها تحصل بكل ضمير متكلم أو مخاطب لأن تفسيرهما المشاهدة فهما معينان خارج النص[57]؛ لأَنَّه لا يكون المحال عليه إلا عنصرًا غير لغوي خارج النص وكذا ضمير الغائب في بعض أحواله ومثله ضمير المخاطب.

في قوله تعالى: ﴿حتى توارت بالحجاب﴾ أي:الشمس، فالضمير (هي) يحيل على غير مذكور لفظا أو معنى وهي الشمس. لم يرد لها ذكر في النص سواء أكان هذا الذكر سابق أم لاحق، وهو ما أُطلق عليه التقدم المعنوي وهو عدم المصرح بذكره[58].

- **الملطلب الرابع: مواضع الضمير غير الرابط.**

أرى ههنا أن الضمير الذي هو أهم الروابط النصية في الكلام، بل هو في صدارة الروابط النصية التي تجعل من النص متماسكا في البناءين السطحي والعميق، فهو لا يكون إلا رابطا سطيحا أو رابطا عميقا أو ما يصطلح عليه (رابطا لفظيا) أو (رابطا دلاليا)، أو ما يراه بعض الباحثين من تسميات مثل الربط والترابط.

فالبحث في الضمير من هذه الجهة لا بد لها من هذا الوعي، حتى لا نقف ازاء نصوص القدماء متحيزين أو مجافين، وبعد وقوفي على نص ابن هشام الأنصاري (رحمه الله) وقفت في البحث عند مقولة أحد الباحثين المعاصرين ونصها: " غير أن الضمير قد يكون موجودا، ومع ذلك لا تتحقق وظيفته الترابطية، بين أجزاء الجملة أو النص"[59] يشير إلى رأي ابن هشام ثم يعقب بقوله: "وهذا ليس موضوعنا؛ لذا سوف نركز على الضمير في حالة كونه رابطًا"[60].

هذا هو الرأي يوحي بموافقة ابن هشام رحمه الله ومتابعته، وحتى لا يتسابق الكلام نورد نص ابن هشام في هذه القضية وهو قوله: " قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط وذلك في ثلاث مسائل[61]:

الأولى: أن يكون معطوفا بغير الواو نحو: زيد قام عمرو فهو أو ثم هو

والثانية: أن يعاد العامل، نحو: زيد قام عمرو وقام هو

---

(57) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 2/ 401، ارتشاف الضرب: 481/1.

(58) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 2/ 404.

(59) علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، د. صبحي إبراهيم الفقي، دار النابغة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ط/ 1، 2015 م،: 135.

(60) علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، د. صبحي إبراهيم الفقي: 135.

(61)مغني اللبيب: 585/5-586.

والثالثة: أن يكون بدلا، نحو: حسن الجارية الجارية[62] أعجبتني هو. فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى وقياس قول من جعل العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه أن تصح المسألة ونحو ذلك مسألة الاشتغال فيجوز النصب والرفع في نحو زيد ضربت عمرا وأباه ويمتنع الرفع والنصب مع الفاء وثم ومع التصريح بالعامل وإذا أبدلت أخاه ونحوه من عمرو لم يجوزا على ما مر من الاختلاف في عامل البدل فإنه قدرته بيانا جاز باتفاق أو بدلا لم يجز ويجوز بالاتفاق زيد ضربت رجلا يحبه رفعت زيدا أو نصبته لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد".

الذي يتعرض لمثل هذا النص لا بدّ له من تذكر الآتي:

أولا: إن ابن هشام رحمه الله يتكلم عن تركيب الجمل، أو ما يسمى اليوم نحو الجملة.

ثانيا: يلاحظ أن الشواهد لما ذكره ابن هشام يرحمه الله هي أمثلة صناعية.

ثالثا: الربط الذي يتكلم عنه ابن هشام هو الربط النحوي، ويمكن تسميته بالربط الدلالي للبنية النحوية، وليس الربط السطحي الذي يحدثه الضمير أينما ورد والذي يعمهما مصطلح الإحالة.

وبحسب هذه المحاور سيتم مناقشة الامثلة التي أوردها ابن هشام (رحمه الله).

المسألة الأولى:

مثّل ابن هشام (رحمه الله) لهذه المسألة بقوله: زيد قام عمرو فهو أو ثم هو.ومنع العطف بالواو. وقد تجنبها في هذا الموضع؛ لأنها أُمّ العطف و"لمطلق الجمع لا دلالة فيها على الاقتران وغيره، كما... في الفاء و ثم من تعلق معنوي بين المضمونين"[63]، فلو قلنا: زيد قام عمرو وهو. فلا بد من عطف الضمير بها على عمرو وهو ضمير مبهم بحاجة إلى ما يفسره ولا يصلح لتفسيره في هذا المثال إلا زيد المتقدم فهو إذن رابط إذا ما عُطف بالواو.

(62) الذي أميل إليه أن لفظ(الجارية) مكرر في الجملة، وقد نبه المحقق على اختلاف النسخ وعدم اثباتها في الكثير منها، وليس لها أثر في توجيه المسألة، لذا سأرفعها من الجملة عند عرضها ومناقشتها، ينظر: مغني اللبيب: هامش رقم: 8، في: 585/5 –586.

(63) ينظر: شرح الرضي: 343/2، ومما تختص به الواو العاطفة عطف عامل قد حذف وبقي معموله ينظر: شرح التصريح: 447/3 –448، لذا استثنى ابن هشام في مسألته هذه العطف بالواو، ينظر: حاشية محمد الأمير على مغني اللبيب، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ط، د. ت:2/ 107.

ويبقى السؤال القائم لِمَ لم يجعل الضمير رابطا في حالتي العطف بالفاء وثم، وهل يمكن تأويل ما ذهب إليه ابن هشام (رحمه الله)، أما مسألة تخصيص العطف بغير الواو ففيها أن الفاء وثم لا يستقل المعطوف بهما عن الجملة التي قبله إن كان مفردا وإن كان جملة " تعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونِها مضمونَها، صارت كأحد أجزائها فأكتفى بالضمير في إحداهما"[64] وهذا خلاف ما ذهب إليه ابن هشام (رحمه الله) ولا سيما أن مثاله لم يتضمن ضميرا في جملته الأولى قبل حرف العطف ليصح القول بأنه استغنى عن الضمير المعطوف بالفاء وثم.

ثم إنّ المثال المذكور فيه الضمير غائب وهو أشد إبهاما من بقية الضمائر وأحوج منها إلى مفسر له[65] وهذا النوع من الضمائر يكون المفسر له متقدم عليه في الأصل[66]، وقد بين الرضي (ت688هـ) علة هذا بقوله: "إنما يقتضي الضمير الغائب تقدم المفسر عليه؛ لأنه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه، فإن ذكرته ولم يتقدمه مفسره، بقي مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى يأتي مفسره بعده"[67].

والمثال هنا (زيد قام عمرو فهو أو ثم هو) لو قلنا بمقتضى رأي ابن هشام (رحمه الله) لكنا بين تفسيرين الأول أن يكون الضمير (هو) من جملة جديدة حذف منها ما يفسره، وبهذا لا يكون هذا الضمير عائدا على زيد ويحتمل بقوة عوده على عمرو، مثل: فهو يغادر، أو فهو مغادر، والتفسير الآخر هو اقحام علم ثالث مثل: فهو خالد يقوم ونحو هذا التصور يضعف التركيب اللغوي للجملة العربية ويبعدها عن أنماط الفصيح من الكلام العربي.

فلا أرى ههنا إلا مخالفة ابن هشام (يرحمه الله) وعدم موافقته في مثل هذا، والقول بأن الضمير المذكور قد أحدث ربطا ظاهرا، وكان سببا في تماسك أجزاء الجملتين المتعاطفتين من خلال الإحالة النصية السابقة.

---

(64) ينظر: شرح الرضي: 342/2.

(65) ينظر: المبهمات وخصائصها في النحو العربي، الدكتورة منيرة محمود الحمد، قسم اللغة العربية وآدابها / كلية الآداب للبنات، مجلة جامعة الإمام، العدد / 23، شهر رجب، 1419 هـ:165، 201–202 وحاشية الشيخ يس العليمي، المطبوعة على هامش شرح التصريح: 321/1 –322.

(66) ينظر: شرح الرضي: 402/2، وارتشاف الضرب: 481/1.

(67) ينظر: شرح الرضي: 406/2.

المسألة الثانية:

هي عند ابن هشام (رحمه الله) بالمثال نفسه ولكن أن يعاد العامل، نحو: زيد قام عمرو وقام هو، فهو من عطف الجمل، وهذا العطف تكون " الخصوصية للفاء التي تنزل الجملتين بالسببية منزلة جملة واحدة "[68]والذي يبدو أنه في هذا المثال كان أكثر صنعة؛ لأن الجملة المعطوفة تامة بفاعلها , والضمير المنفصل للغائب باق بحاجة إلى ما يرجع إليه وقد تقدم ما ذكرناه من عدم استقلاله في الكلام؛ لحاجته إلى ما يفسره، ولو تركناه بلا مفسر فلا رابط للكلام عندئذ، وكانت الجملة الثانية مبهمة الدلالة غير منتسقة المضمون مع ما عطفت عليه، وللسائل أن يقول بعد سماعه جملة: قام هو، من هو؟ وهنا لا بد من يكون الجواب: هو زيد.

علق ابن هشام عدم الربط في هذه الجملة إن تكرر العامل، ولم يصرح إن كانت تصح ويحصل بالضمير الربط إن عطفت بغير الواو، والظاهر أنه كذلك إذ المسألة الأولى اشترط أن تكون بغير الواو؛ لان ما بعدها مفرد، وههنا جملة، فالعطف بغير الواو (الفاء وثم) يجعل من الجملتين جملة واحد؛ لما يحدثان من تعلق معنوي بين المتعاطفين من الجمل[69].

المسألة الثالثة:

أن يكون بدلا، نحو: حسن الجارية أعجبتني هو. فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى.

لا يبدل الضمير من الضمير بدل كل من كل على مذهب الكوفيين، وما يمثل به المصنفون في النحو، نحو: رأيت زيدا إياه، ورأيتك إياك، فلم يرد في كلام العرب نثرها وشعرها، وإن ورد فهو توكيد، خلاف البصريين الذين يرونه بدلا[70].

أما ما مثّل به ابن هشام (رحمه الله) فهو على بدل الاشتمال، وإن كان ممتنعا عند بعض أهل النحو[71]. وقد أشار إلى الخلاف في جواز هذه المسألة وإلى قياسهم فيها فقال: "وقياس قول من جعل العامل

(68) حاشية الشيخ محمد الأمير على مغني اللبيب: 107/2.

(69) ينظر: شرح الرضي: 343/2، شرح التصريح: 447/3 –448، حاشية الشيخ محمد الأمير على مغني اللبيب:2/ 107.

(70) ينظر: شرح التسهيل 332/3، وقضايا الضمير في النحو العربي:169، 172.

في البدل نفس العامل في المبدل منه أن تصح المسألة " فكأنه على نية تكرار العامل قال: حسن الجارية أعجبتني أعجبني هو. فهنا تصح المسألة ويحصل الربط في الجملة بعود الضمير (هو) على المبتدأ (حسن الجارية).

يقول أبو حيان (ت 745هـ) كما نقل السيوطي "ومنشأ الخلاف هل البدل من جملة أخرى، أو العامل فيه العامل في المتبوع فعلى الأول يمنع لئلا يبقى المبتدأ بلا رابط؛ لأن الضمير يعود على المضاف إليه، وعلى الثاني يجوز، قال: إلا إنه يحتاج إلى سماع"[72].

وسواء اتفقنا أم اختلفنا مع جواز ابدال الضمير بدل اشتمال من الضمير، يبقى الكلام عن الضمير الذي وقع بدلا، وهو في الجملة (هو) والمبدل منه الضمير المستتر في الفعل (أعجبتني) أي: (هي). ولا اشكال في مخالفة النوع؛ لأن الضمير المبدل لا بد أن يطابق المبدل منه في العدد والنوع إن كان بدل كل من كل. أما إن كان غيره فلا تلتزم المطابقة[73].

وههنا المثال من بدل الاشتمال، واختلافه بين التذكير في البدل والتأنيث في المبدل منه، يتيح السؤال لنا. ما الاسم المُذّكر في الجملة غير (حسن الجارية)؟ وكيف يتبين أنه بدل اشتمال من الضمير العائد على الجارية، وهو لا يعود على ما شملته الجارية، وكيف لا يحدث هذا الضمير ربطا، ولا يستطيع المتكلم الاستغناء عنه لفهم الكلام بمقتضى ما سيق له في المثال: حسن الجارية أعجبتني، فالمثال بهذه الصورة، مشكل الفهم.

يبقى التنبيه على أمر مهم،وذلك أن الأمثال المساقة في هذه النماذج صناعية، لا يمكننا بحال التقيد بها أو التسليم لرأي في مناقشتها، وقد علق ابن مالك و أبو حيان (ت 745هـ) و السيوطي وغيرهم (رحمهم الله) على أن الكلام غير مسموع من العرب، وقد نقلت عباراتهم في مواضعها.

---

(71) ينظر: ارتشاف الضرب: 620/2 –621، وهمع الهوامع:219/5، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه: شرح شواهد العيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر، د.ط، د.ت،:3/ 192.

(72) همع الهوامع:219/5. قريب من هذا الكلام في ارتشاف الضرب / 620/2.

(73) ينظر: التوابع بين القاعدة والحكمة، تأليف الدكتور محمود عبد السلام شرف الدين، دار الثقافة العربية، القاهرة، ط/2، 1989م: 196 –197، والتوابع في الجملة العربية، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار الهاني للطباعة والنشر، كلية دار العلوم / جامعة القاهرة، د. ط، د. ت: 158 – 159.

إن القضية من هذا الجانب قد عولجت في نحو الجملة، ويبقى الكلام عن نحو النص ومقدار قبوله للأمثلة الصناعية والنماذج التجريبية التي ربما لا تكون مستعملة في الكلام اليومي، وهنا نعيد التذكير أن المعيارين التأسيسيين في نحو النص هما: السبك والحبك، واللذان لا يكون الكلام نصًا بدونهما[74]، والربط الضميري يعالج في السبك من خلال وسيلة الإحالة التي سبق تعريفها وتوضيح مفهومها وأقسامها، وهذه المسائل التي ذكرها ابن هشام (رحمه الله) تضمنت ضمائر أحدثت ربطا، إذ مجرد ورود الضمير في جملة كان في حاجة إلى مفسر له، وهذا المفسر يظهر من هذه النماذج في صورة غير ما تتبعه هذه الضمائر سواء كان عطفا في المسألتين الأولى والثانية، أم بدلا كما في المسألة الثالثة، وكانت جملة، حسن الجارية أعجبتني هو، أكثر وضوحا في هذا التحليل على حد قول أبي حيان (ت 745هـ) (رحمه الله) في توجيه ما ذهب إليه ابن هشام إن كان " البدل من جملة أخرى،... يمنع لئلا يبقى المبتدأ بلا رابط؛ لأن الضمير يعود على المضاف إليه "[75]. وهذه الجملة الأخرى عند تقديرها لا تخلو أن تكون من جنس الموجود الذي يدل عليها، فتكون: أعجبني هو. ويكون المبدل منه الضمير في أعجبتني وهو (هي) عائد على الجارية من (حسن الجارية) وعندئذ تكون جملة (أعجبتني) غير صالحة للاخبار عنه، والذي يبدو لي أن توجيه أبي حيان لا يخلو من تكلف ولا سيما إن رجعنا إلى حد البدل فهو " التابع المقصود بالحكم بلا واسطة"[76].

فالمقصود بالحكم من جهة المعنى هو البدل، والمبدل منه في حكم الطرح من جهة المعنى في الغالب دون اللفظ،فاللفظ موجود صورة ونطقا ودليل هذا جواز قولك (ضربت زيدا يده) إذ لو لم يراعَ لفظ (زيد) كان الضمير في البدل (يده) ليس له ما يرجع إليه[77].

والاستدال له وجه آخر يمكن توظيفه في هذا المقام،هو أن البدل مقصود معنى، وإن كان هو من جملة أخرى قصدت بالحكم، فصلاحها للإخبار عن المبتدأ المذكور أولى،ورابطها هو الضمير الظاهر العائد على المبتدأ والمطابق له عددا ونوعا كما تقدم شرحه.

(74) ينظر: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق:87-88.

(75) همع الهوامع:219/5. قريب من هذا الكلام في ارتشاف الضرب / 620/2.

(76) همع الهوامع:212/5.

(77) ينظر: شرح التصريح: 509/3.

الخاتمة

بعد التعرض لهذه القضية (الضمير غير الرابط) عند إمام من أكابر أئمة العربية على مرّ العصور لا يخفى مدى ما يشكله هذا الطرح من خطورة تتعلق بجهود السابقين الأولين، وطريقة تناولها في ضوء الدراسات المعاصرة، وقد وتصل البحث إلى عدد من النتائج التي سجلتها فيما يأتي:

النتائج:

لعل من أهم ما يمكن تسجيله في هذه الفقرة ما يأتي:

1- لم يرد في كلام العرب نظمه ونثره كما صرح ابن مالك وغيره مثل هذه النماذج التي علق عليها ابن هشام وأدخلها في مسائلة الثلاث التي يرد فيها الضمير ولا يكون ربطا.

2- لم يتابع ابن هشام بالموافقة أو المخالفة صراحة في هذه المسائل إلا ما كان من أبي حيان (ت745هـ) في تعليقه على المسألة الثالثة وبيان وجه الجواز والمنع فيها، وما ألمح إليه أحد المعاصرين من متابعة ابن هشام.

3- الربط الذي عناه ابن هشام قد يحمل على الربط النحوي الذي يدرس على صعيد الجملة،وذلك في حاجة ما يقع خبرا لمبتدأ من جملة أو اسم مشتق وغيرهما؛ إذ لا بد من تضمنه ضميرا عائدا على المبتدأ، وأما المفسر الذي يحتاج إليه الضمير فقد يكون خارج المبتدأ المتقدم الذكر وذلك مثل التوابع، وقد كان ظاهرا في المسألة الثالثة ولا سيما في تفسير أبي حيان لها.

4- المسائل الثلاثة التي ذكرها ابن هشام عن النظر إليها من خلال وسيلة الإحالة يتبين أن الضمائر فيها صالحة، لاحداث الربط السطحي من خلال الاحالة الداخلية السابقة، فالضمائر فيها المتلقي لجملها يعلم إلى أي شيء أشارت، بعيدا عن التعقيد والتصنع.

التوصيات:

مواكبة التطور العلمي المتسارع، ولا سيما في الثقافات غير العربية، وظهور مدارس لغوية وألسنية تتسارع فيها عجلات التطور، وتتنافس فيها الجهود العلمية للإسهام في قراءة اللغة من خلال تلك المدارس والمناهج وإعادة النظر فيما كتب وقرر في علومها، ومن هذا الجانب لا بد من التوصية في ضوء هذا البحث بما يأتي:

توظيف ما يمكن توظيفه من معارف الغرب في حقل اللسانيات عامة وعلم النص خاصة في قراءة النص التراثي العربي، ففي هذا البحث تطبيق لوسيلة الإحالة التي هي من أهم وسائل التماسك النصي، في نقد رأي تبناه ابن هشام (رحمه الله).

العودة إلى النص التراثي العربي، وقراءة محتواه قراءة بعيدة عن التقليد، ومراجعة قضاياه مجردة عن منزلة القائلين بها والمؤسسين لها – مع حفظ مكانتهم وسبقهم – لكن للعربية حقها على أهلها في كل زمن ونحن اليوم أحوج ما نكون لانزال هذه اللغة منزلها الذي تستحقه، ولا يتأتى لها هذا إلا بإزاحة كثير مما تراكم عليها عبر العصور.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الباحث

قائمة المصادروالمراجع

1. الإحالة دراسة نظرية مع ترجمة الفصلين الأول والثاني من كتاب (Cohesion in English) لـ (م. أ. ك. هاليداي، ورقية حسن)، مذكرة أعدت لنيل شهادة الماجستير، تخصص/ ترجمة، الطالبة: شريفة بالحوت،جامعة الجزائر، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، السنة الجامعية: 2005 –2006 م.
2. الإحالة في نحو النص، دراسة في الدلالة والوظيفة الدكتور أحمد عفيفي، ضمن كتاب: (العربية بين نحو الجملة ونحو النص)كتاب المؤتمر الثالث للعربية، الدراسات النحوية 22–23– فبراير 2005م.
3. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت 745 هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر، ط/ 1، 1987م، والناشر المكتبة الأزهرية 2005 م.
4. إعراب القرآن الكريم، د. محمود سليمان ياقوت دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية/ مصر.
5. إعراب القرآن الكريم وبيانه لمحيي الدين الدرويش، دار ابن كثير و اليمامة للطباعة، بيروت ط/9، 2003.
6. البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية واسلوبية للنص القرآني، الدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط/ 3، 2009 م
7. تأويل اللفظ والحمل على المعنى، وئام الحيزم، جامعة تونس/ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، د.ط، 2009 م
8. تحليل الخطاب تأليف: ج. ب. براون وج. يول ترجمة وتعليق: الدكتور محمد لطفي الزليطي،والدكتور منير التريكي، النشر العلمي، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، د. ط، 1997م
9. تهذيب اللغة: لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري(ت 370 هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ومحمد علي النجار وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (مطابع سجل العرب) مصر من 1964 – 1967 م

10. التوابع بين القاعدة والحكمة، تأليف الدكتور محمود عبد السلام شرف الدين، دار الثقافة العربية، القاهرة، ط/2، 1989م.

11. التوابع في الجملة العربية، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار الهاني لطباعة والنشر، كلية دار العلوم/ جامعة القاهرة، د. ط، د. ت.

12. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه: شرح شواهد العيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر، د.ط، د.ت.

13. حاشية الشيخ محمد الأمير على مغني اللبيب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ط، د. ت.

14. الخصائص: صنعة أبي الفتح عثمان بن جني(ت 392 هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، د.ط، 1952 م

15. دراسة لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، الدكتور سعيد حسن بحيري، مكتبة الآداب/ القاهرة، ط/ 1، 2005 م

16. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، (ت 576 هـ) المصري الهمداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر – سوريا، 1985 م.

17. شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي(ت 672 هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر/ مصر، ط/1، 1990م.

18. شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الأشبيلي (ت 669 هـ) قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، إشراف الدكتور إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/ 1، 1998 م.

19. شرح الرضي على الكافية: لرضي الدين الاستراباذي (ت688هـ) تصحيح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، ط/ 2، 1996م

20. شرح قطر الندى وبل الصدى، تصنيف جمال الدين ابن هشام الأنصاري، ومعه سبل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ط/ 1، 1963 م.

21. شرح المفصل، لابن يعيش النحوي (ت 643 هـ) ادارة الطباعة المنيرية/ مصر د.ت، د. ط.
22. الصحاح للإمام إسماعيل بن حماد الجوهري (مرتبا ترتيبا الفبائيا وفق أوائل الحروف) اعتنى به: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة بيروت – لبنان ط/3،2007م
23. علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، د. صبحي إبراهيم الفقي، دار النابغة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ط/ 1، 2015 م.
24. علم النص، مدخل متداخل الاختصاصات، تأليف: تون أ. فان دايك، ترجمة وتعليق: الدكتور سعيد حسن بحيري، دار القاهرة، القاهرة – مصر، ط/2،2005 م.
25. عناصر السبك بين القدماء والمحدثين، الدكتورة نادية رمضان محمد النجار، ضمن كتاب: (العربية بين نحو الجملة ونحو النص)كتاب المؤتمر الثالث للعربية، الدراسات النحوية 22–23– فبراير 2005م.
26. قضايا الضمير في النحو العربي، د. محمد أبو المكارم قنديل، مطابع غباشي بطنطا – مصر، 1988 م.
27. الكشاف، عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، العلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري(467 – 538 هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه: الدكتور فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض – السعودية، ط/1، 1418 هـ – 1998م
28. مدارس نحوية ولغوية عربية وغربية، د. صبري إبراهيم السيد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط/1، 2011 م.
29. لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري(ت 711 هـ)، دار صادر – بيروت، د. ط، د. ت.
30. مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص، تأليف: زتسيسلاف واو رزنياك، ترجمه وعلق عليه: الدكتور سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر. ط/ 3، 2010م
31. لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد خطابي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء_المغرب، ط/2، 2006م

32. اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء – المغرب، 1994 م.
33. المبهمات وخصائصها في النحو العربي، الدكتورة منيرة محمود الحمد، قسم اللغة العربية وآدابها/ كلية الآداب للبنات، مجلة جامعة الإمام، العدد/ 23، شهر رجب، 1419 هـ.
34. مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395 هـ)، راجعه: أنس محمد الشامي، دار الحديث، القاهرة، ط/ 1، 2008 م.
35. المساعد على تسهيل الفوائد(شرح التسهيل لابن عقيل) شرح للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر بدمشق د. ط، 1400 هـ، 1980م.
36. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري(ت 761 هـ)، تحقيق: الدكتور عبد اللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، د. ط، د. ت.
37. من نحو المباني إلى نحو المعاني بحث في الجملة وأركانها، د. محمد طاهر الحمصي، دار سعد الدين، دمشق _ سورية، ط/1، 2003 م
38. نحو آجرومية للنص الشعري – دراسة في قصيدة جاهلية، الدكتور سعد مصلوح، فصول مجلة النقد الأدبي قضايا الإبداع، تصدر عن الهيئة العامة للكتاب/ مصر، ج/1، المجلد/ 10، العددان الأول والثاني: يوليو 1991م، أغسطس 1991م
39. نسيج النصّ، بحث في ما يكون به الملفوظ نصًّا، الأزهر الزناد، المركز الثقافيّ العربيّ، بيروت – لبنان، ط/ 1، 1993م
40. نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية،، الدكتور مصطفى حميدة، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، مصر، ط/1، 1997 م
41. النص والخطاب والإجراء، روبرت دي بوجراند، ترجمة: الدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة– مصر، ط/2، 2007 م.
42. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي(ت 911 هـ) تحقيق وشرح: الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، د. ط، 1413 هـ/1992م.

ملخص

إن فكرة البحث هي في العلاقة بين ربط الضمير للجمل في النحو العربي، والإحالة الضميرية التي تناولها علماء النص في العصر الحديث على أنها وسيلة من وسائل السبك النحوي، وهي علاقة قد يبدو عليها التشابه،غير أن المتأمل في بعض ما يذهب إليه إمام عصره في النحو ابن هشام يجد أنه لا بدَّ من الوقوف على بعض آرائه بحرص وتمحيص. ومن هنا كان البحث في قضية **الضمير غير الرابط عند ابن هشام.**

تكمن أهمية البحث في محورين، الأول: هو الإفادة من نتاج المدرسة الغربية في حقل اللسانيات، ومحاولة إيجاد المقاربات العربية له من خلال التراث العربي الغني بالآراء الرائدة على مستوياتها كافة، دون تعسف أو طي أعناق المفاهيم لمجرد موافقة الآخر.

والآخر: التحرر من رق المتابعة المطلقة، والنظر إلى آراء المتقدمين – على سابق فضلهم – أنها آراء غير معصومة يمكن نقدها وتوجيهها.

وقد تنظم البحث في المطالب الآتية: المطلب الأول: الربط تعريفه وأدواته. المطلب الثاني: الربط الضميري في النحو. المطلب الثالث: الإحالة الضميرية. المطلب الرابع: مواضع الضمير غير الرابط.

لم يرد في كلام العرب نظمه ونثره كما صرح ابن مالك وغيره مثل هذه النماذج التي علق عليها ابن هشام وأدخلها في مسائله الثلاث القادمة التي يرد فيها الضمير ولا يكون ربطا.

لم يتابع ابن هشام بالموافقة أو المخالفة صراحة في هذه المسائل قديما وحديثا – بحسب اطلاعي – إلا على سبيل الشرح والتعليل كما حصل من أبي حيان في تعليقه على المسألة الثالثة وبيان وجه الجواز والمنع فيها، وما ألمح إليه أحد المعاصرين من متابعة ابن هشام.

Abstract

The idea of such thesis is to search for the relationship between the connection pronoun for the sentences in the Arabic Syntax and the pronoun reference handled by grammarians in the modern age. It is defined as one of the grammar molds. It is a relationship which is apparently in consistence. However, the more deeper grammarians adopting the opinion of the most important grammarian of his age Ibn Hesham shall find that it is necessary to consider and study some of Ibn Hesham's Opinions more carefully and scrutiny. From such point, the researcher is interested to search in the non-connecting pronoun at Ibn Hesham.

The importance of such thesis lies in two aspects. The first one is: How to benefit from the western school in the field of linguistics and how to find their Arabic corresponding approaches through the Arabic heritage rich in leading and pioneering opinions in all levels without any abuse or hiding or belittling for the concepts just to be in harmony with others.

The second aspect is to release and to get rid of the absolute subordination and to consider the opinions of the predecessors – with full observance and admission for their favor – as not protecting opinions that can be criticized and rectified.

The thesis has been divided into the following sections:

First Section: Connection, definition and tools.

Second Section: pronoun connection in syntax.

Third section: Pronoun Reference.

Fourth Reference: positions of non-connecting pronoun.

The most important results concluded by such thesis is that: such molds had not been authored or composed in the Arabic speech – as said by Ibn Malek. Ibn Hesham commented on them and inserted them in the three type of sentences in which the pronoun is mentioned but it is not connecting.

However, Ibn Hesham did not mention his opinion expressly in such matters either with agreement or not – whether in ancient times or in recent times – according to my knowledge and information. He only discussed them by explanation and reasoning in the same manner did by Ibn Hayan in his comment on the third matter and mention the reason for permission and the reason for

rejection as well as the hint done by one of the recent grammarians in following the opinion of Ibn Hesham.

المصطلحات المفاتيح

Terminologies – Keys

Pronoun:	**الضمير:**
Connection	**الإحالة:**
Reference:	**الربط:**
Text:	**النص:**
Syntax:	**النحو:**